[29] الوضع قهرا، ما لم يكشف عن جعل المستعمل والتزامه، ومعه يكون الوضع تعيينا، فلا وضع تعينى لنا. اقسام الواضع امكانا، ووقوعا واما الجهة الثالثة، فالكلام فيها في موردين: الاول، في اقسام الوضع امكانا، والثانى، في اقسامه وقوعا. اما المورد الاول: فملخص القول فيه، ان الوضع سواء كان بمعنى التعهد أو الاعتبار أو التنزيل يكون فعلا اختياريا للمواضع. فيتوقف تحققه على تصور اللفظ والمعنى، وعليه فيقع الكلام في مقامين: احدهما في المعنى، وثانيهما في ناحية اللفظ. اما من ناحية المعنى، فالانحاء المتصورة فيها اربعة: الاول: الوضع العام، والموضوع له العام، والثانى: الوضع الخاص، والموضوع له الخاص، والثالث الوضع العام، والموضوع له الخاص، والرابع الوضع الخاص، والموضوع له العام ولا اشكال، ولا كلام في معقولية القسمين الاولين، بل ووقوعهما وانما الكلام في الاخيرين. وقبل بيان ما هو المختار فيهما، ينبغى تقديم مقدمات. الاولى: انه لا ريب في لزوم تصور ما يوضع له اللفظ قبل الوضع والا لا يعقل الوضع الذى هو من الافعال الاختيارية باى معنى كان، وهذا من البداهة بمكان. الثانية: لا يعتبر كون الموضوع له متصورا ومعلوما تفصيلا، بل لو تصورة الواضع اجمالا كفى في الوضع، مثلا في الاعلام الشخصية، تارة يلاحظ الشخص، الموضوع له بجميع خصوصياته فيضع له لفظا خاصا، واخرى يلاحظ بعنوان اجمالي منطبق عليه، كما لو دق الباب شخص فوضع الواضع لفظا، خاصا له، ولا حظه بعنوان من يدق الباب، الذى هو عنوان اجمالي منطبق على ذلك الشخص. وفي الانواع، تارة يلاحظ الطبيعة بمالها من الذاتيات، فيضع اللفظ لها، كما لو لا حظ الطبيعة المركبة من الحيوان والناطق، فوضع لها الانسان، واخرى يلاحظ اجمالا كما لو لا حظ معروض الضحك، فوضع له لفظ
